ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/WDCG8854
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 2
N:63 APRIL 2026

" اللغة العربية والقانون؛ تلازم وانسجام "

Arabic and Law: An Inseparable and Harmonious Relationship

الدكتور : خليل اللواح

أستاذ باحث بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش جامعة عبد المالك السعدي، المغرب.

مدير مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

ملخص:

تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على علاقة اللغة العربية بالقانون في سياق حتمي يستحيل معه الطلاق، فاللغة العربية والقانون وجهان لعملة القاعدة القانونية؛ انسجام إعداد بنائها في تلازم الوجهين، لما تزخر به هذه اللغة من مقومات كفيلة برفع منسوب نجاعة هذه القاعدة، وتجويد فعلها التأطيري للمجتمع.

الكلمات المفتاح: اللغة العربية – القانون- مكامن الانسجام- مكامن التلازم.

Abstract

This study seeks to shed light on the relationship between Arabic and law within a context of inevitability in which separation is inconceivable. Arabic and law constitute two inseparable facets of the legal norm; the coherence of the latter's construction is contingent upon the close interdependence of these two dimensions. Owing to the rich linguistic, semantic, and expressive resources inherent in the Arabic language, it possesses the capacity to enhance the effectiveness of legal rules and to refine their regulatory and structuring function within society. The study argues that the harmony between Arabic and law is not merely formal or instrumental, but foundational to the precision, clarity, and normative force of legal discourse.

Keywords: Arabic language; areas of harmony; areas of interdependence; law.

مقدمة:

ليس اتساق اللغة العربية بالحقل القانوني مجرد وعاء للعلم وأداة للتعبير السليم وترجمة للواقع والوقائع، وليس كذلك وسيلة لنقل الأفكار والتصورات والمعارف والعلوم والمفاهيم، بل تشكل هذه اللغة قالبا من خلاله يتحقّق الوضوح وسلاسة النصوص القانونية، ويسهُل بالتالي فهم القوانين، وتيسّر عمليات التقاضي، وتُحمى حقوق الأفراد والمجموعات، وتبدو العقود والاتفاقيات خالية من كل التباس وغموض.

وإذا كان القانون هو مجموعة من القواعد القانونية المنظمة لحياة المجتمع، فإن الصياغة السليمة لهذه القواعد لن تستقيم دون المقدرة اللغوية للتقعيد والتأصيل القانوني وتذوق المعاني وتطويعها وانتقاء المصطلحات والمفاهيم الدالة على المعاني المطلوبة واستنطاق مكامن النصوص وفهم التدرج في المعنى للوصول إلى غاية وغرض المشرع في صناعة نص قانوني بلغة واضحة ودقيقة، متماسك الفقرات ومتناسق العبارات، سهل الفهم والاستيعاب، وسدا منيعا للتأويلات المقلقة الماسة بالأمن القانوني.

إن تلازم اللغة العربية والقانون بالمغرب، ينبع من جدوى وأهمية اللغة العربية باعتبارها مقوما من مقومات الهوية الوطنية، ومكونا دالا في الحضارة المغربية والعربية، وحظيت بمكانة بالغة بين دفتي مختلف الدساتير المغربية، منذ أول دستور لسنة 1962 إلى آخر دستور لسنة 2011، وجعلت منها اللغة الرسمية للبلاد والعباد، وأقام القانون لها ولم يقعد في ضوء ذلك، لجعلها لغة الإدارات والمؤسسات والمنظمات والإجراءات والعمليات والتخاطب والتواصل وتقديم الخدمات العامة.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/WDCG8854
Volume 11 issue 2
N:63 APRIL 2026

1. الإشكالية:

إن إشكالية البحث هي بكل تأكيد خطوة حاسمة لتحويل أهداف البحث النظرية والمجردة إلى أسئلة قابلة للملاحظة والتجريب والقياس. عطفا على ما ذلك، تكمن إشكالية دراستنا التي تنطلق من تساؤل جوهري و محوري فيما يلي:

أي تلازم وتلاحم لبراديغم اللغة العربية /القانون؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- ما هي تجليات جودة القاعدة القانونية في ارتباطها بضابط اللغة العربية؟
- كيف يمكن للغة العربية أن تزيد من منسوب جودة القاعدة القانونية؟
- أين يكمن التلازم اللغوي والقانوني؟
- أي دور للاتساق اللغوي في فاعلية القاعدة القانونية ؟

2. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة البحث والمناقشة والكشف المعرفي عن علاقة الاتساق والتلازم بين اللغة العربية والقانون في البيئة المغربية، على نحو يساعد الفضاء العلمي على مراكمة الدراسات والأبحاث الداعمة والكاشفة لأوجه الترابط الوثيق بين العلوم القانونية واللغة العربية، حمّالة هذه العلوم وناقلتها وكاشفتها.

3. فرضية الدراسة:

إن فرضية الدراسة؛ هي عبارة عن حلول ومقترحات وتوصيات لمعالجة إشكالية البحث، تخضع للاختبار والتحقق العلمي عبر خطوات منهجية، تأكيدا أو نفيا. يمكن طرح الفرضيتين على النحو التالي:

- نفترض أن جودة النص القانوني مرتبطة أشد الارتباط فقط بسياق الفعل القانوني وبنضج وإرادة المجتمع.
- نفترض أن جودة الخطاب القانوني مرهونة ومحكومة باحترام ضوابط وأصول اللغة العربية وقواعدها، على نحو يفضي إلى إنتاج نص قانوني يلامس نبض المجتمع.

4. المنهج المتبع

لاستجلاء عناصر الدراسة والخوض في محاورها للوصول إلى النتائج المرغوبة، سيتمّ اختيار المنهج التحليلي، الذي من خلاله سيتم مقاربة الموضوع بزاوية تحليلية لأهم التمفصلات والتفاعلات القانونية-اللغوية لاجتياز مرحلة اللاتوازن إلى مستوى التوازن، حيث حتمية الزواج اللغوي القانوني لصناعة الجودة.

5. خطة البحث

لمقاربة موضوع الدراسة بشكل هادف، يُفضي إلى مناقشة جميع العناصر المطلوبة، وتناول جميع المفاهيم الكاشفة للغموض، لبناء تحليلي كفيل بالجواب على الإشكالية المطرحة والتحقق من الفرضية الموضوعة، سيتم اعتماد خطة البحث، تعرّج بداية على مكامن التلازم اللغوي القانوني، لتلامس بعد ذلك أوجه التناسق والتلاحم بين لغة عربية لأمة مغربية وعربية وقانون لاتيني بإسقاط عربي.

المحور الأول: اللغة العربية لازمة التشريع المغربي

غنيّ عن البيان، أن نجاح لدولة في تأطير وتنظيم المجتمع مرهون بشكل كبير بجودة النص التشريعي من حيث الحبكة اللفظية والصرامة اللغوية والخصائص الموضوعية التي تتسم بها اللغة العربية في علاقتها بالقانون المغربي الذي يظل بدون شك ليس

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/WDCG8854
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 2
N:63 APRIL 2026

مجرد نصـوص نثرية خاوية المعنى، فارغة المحتوى، عديمة الأثر، بل مضـمون ومحتوى لغوي حاملا للمعاني والمصـطلحات القانونية ناقلا للوعي المجتمعي، ساهرا على توازن القوى والمصالح بالمجتمع، فياض في استعمال التراكم والزخم الحقوقي مستندا في التلازم اللغوي والقانوني على مرجعية دسـتورية وقانونية ومؤسـساتية غنية بتأكيد التلازم ومعللة لأسـباب التلاحم والتزاوج الوظيفي، الذي يكاد يكون تكامليا وضرورة حتمية لحكامة قانونية في النسق المغربي.

وإذا كان القانون أسـمى تعبير عن إرادة الأمة والمظهر الجلي لسـيادتها، فإن اللغة هي وعاء هذه الإرادة ومكون أسـاسـي لهويتها وسـيادتها، وفي ذلك ذهب الدسـتور المغربي في فصـله الخامس1734 ليؤكد في الفقرة الأولى على أن اللغة العربية تظل اللغة الرسـمية للدولة، ويعني ذلك أن اللغة العربية في اللغة المسـتعملة والمتداولة من طرف مختلف أجهزة الدولة وسـلطاتها الثلاثة (التشريعية – التنفيذية – القضائية).

فالمشـرع الدسـتوري جعل من اللغة العربية لغة رسـمية للدولة منذ أول دسـتور مغربي لسـنة 1962، وأقرت هذا الخيار جميع المراجعات الدستورية المتعاقبة لسنوات 1970 و1972 و1992 و1996 وانتهاء بدستور 2011.

اتسـاقا مع هذا الالزام الدسـتوري في التعاطي مع اللغة العربية واسـتثمار لغناها وغزارة معانيها وحيوية فعلها وأثرها اقتصـت مجموعة من المستويات التشريعية والقضائية والإدارية التماهي مع هذا المعطى لترجمة التلازم اللغوي والقانوني.

- **على المستوى التشريعي: القضائي**

تنزيلا لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصـل الخامس من الدسـتور المغربي لسـنة 2011، أحدث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية لموجب القانون التنظيمي 173504.16 لضـم كلا من أكاديمية محمد السـادس للغة العربية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بحسب المادة 10 من القانون، وممارسة الاختصاصات التالية بموجب المادة 123 منه وهي كالتالي:

- إعداد مشـاريع الآراء والتوصـيات والمقترحات والدراسـات والأبحاث والتقارير التي يعدها ويصـدرها المجلس الوطني في مجال حماية اللغة العربية وتطويرها وتنمية استعمالها.
- السهر على تطوير النظام النحوي والمعجمي والتوليدي للغة العربية والقيام من أجل ذلك بالبحوث والدراسات اللسانية الضرورية.
- القيام لفائدة قطاع التربية والتكوين بمختلف مسـتوياته بالدراسـات والأبحاث الهادفة إلى تيسـير اسـتعمال اللغة العربية وضـبطها وإصـلاح مناهج تدريسـها وتطوير الوسـائل التعليمية المتعلقة بها والاسـهام في تعريب المواد الدراسية.
- الإسـهام في مجهود توحيد المصـطلحات العربية والعمل على إقامة قواعد للبيانات المتعلقة بها واسـتعمالاتها المختلفة.
- وضع معاجم لغوية عصرية عامة ومعاجم متخصصة رهن إشارة المستعملين والدارسين في سائر المجالات العلمية والعمل على تحيينها بكيفية مستمرة.
- إنجاز كل دراسـة أو بحث حول السـبل والوسـائل الكفيلة بتبسـيط اللغة العربية وتطويرها وتيسـير تعلمها والعمل بها.

1734 - الفصل 5 من ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) تنفيذ الدستور. جريدة رسمية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011) ص 3600.

1735 - القانون التنظيمي رقم 04.16 الصادر بشأن تنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.34 بتاريخ 5 شعبان 1441 (30 مارس 2020) جريدة رسمية عدد 6870 بتاريخ 8 شعبان 1441 (2 أبريل 2020) ص 1823.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/WDCG8854
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 2
N:63 APRIL 2026

- إعداد مشاريع وبرامج عملية للتشجيع على استعمال اللغة العربية بكيفية سليمة وجعلها أداة التواصل في سائر قطاعات النشاط الإداري والاقتصادي والاجتماعي والعمل على تنفيذها بتنسيق وثيق مع السلطات العمومية المعنية والجهات المختصة.
- الاسهام في تكوين المتخصصين في العلوم والتقنيات من أجل تمكينهم من استعمال اللغة العربية في مجال تخصصهم.
- الاسهام في ترجمة المؤلفات الأجنبية المرجعية والاسهام في انتاج مؤلفات باللغة العربية في مختلف المجالات العلمية والتقنية وتحسين التراث اللغوي العربي وإغنائه.
- تقديم الاستشارات اللغوية والاستشارات المتعلقة بالمصطلحات التقنية الواجب استعمالها على الوجه الصحيح وإحصاء المصطلحات التقنية التي ليس لها مقابل في اللغة العربية والعمل على اجماعها.
- حفز الباحثين والخبراء ومساعدتهم على انتاج الأعمال والأبحاث العلمية الدامجة إلى إغناء اللغة العربية وتطويرها وضمان مواكبتها للمستجدات العلمية والتقنية في سائر مجالات المعرفة الانسانية وتشجيع التأليف والنشر وتصدير الانتاج الوطني الجيد.
- الرصد وتتبع واقع استعمال اللغة العربية آفاق تطويرها.
- إقامة علاقة تعاون وابرام شراكات مع المجامع اللغوية وغيرها من المؤسسات والهيئات العلمية العامة والخاصة الوطنية والدولية التي تسعى إلى تحقيق أهداف مماثلة في مجال احتضانها.

ويستمر التلازم على صعيد الإطار القانوني المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، إذ تنص المادة 31 من هذا القانون1736 على أن الهندسة اللغوية المعتمدة في المناهج والبرامج والتكوينات المختلفة، ترتكز على المبادئ التالية:

- اعتماد اللغة العربية لغة أساسية للتدريس وتطوير وضع اللغة.
- إرساء تعددية لغوية بكينية تدريجية ومتوازنة، تهدف إلى جعل المتعلم الحاصل على البكالوريا متقن للغتين العربية والأمازيغية ويتعين على المؤسسات التربوية الأجنبية العاملة بالمغرب الالتزام بتدريس اللغة العربية.

يظهر من خلال هذه المقتضيات أن قانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، عمل على تعزيز مكانة اللغة العربية في الفعل التعليمي والبحث العلمي باعتبار أن التعليم هو أحد حقوق الانسان العربي1737، يهدف إلى تربية الطفل على حب الوطن والاعتزاز بتاريخ الأمة العربية حيث لغة الضاد لغة التراث الثقافي غير المادي ولغة الوحدة والاندماج فيه بوثيقة الاتحاد في زمن كثر فيه التشردم والتنوع الإثني واللغوي.

وإذا كانت اللغة العربية قد لازمت العملية التعليمية- التعلمية بحسب القانون السالف الذكر، فإنه بين القضاء واللغة العربية علاقة لا تنفصم، فاللغة هي القالب الذي تصاغ فيه أحكام القضاء ومستودع نصوص الدستور والقانون، وهي زاد القاضي وأداته التي يفصح بها عن وجه الحق والحقيقة. ومادام الأمر كذلك، يغدو من الضروري البحث في لغة التقاضي، وذلك بقصد الوقوف على حقيقة الدور الذي تلعبه اللغة العربية في هذا المجال، وما إذا كان القاضي ملزما باستخدام اللغة العربية، وماهية الضمانات المقررة للمتقاضين الذين لا يتحدثون اللغة العربية1738.

173617361736 - القانون الإطار رقم 51.17 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.19.113 بتاريخ 7 ذي الحجة 1440 (9 غشت 2019) جريدة رسمية عدد 6805 بتاريخ 17 ذي الحجة 1440 (19 غشت 2019) ص 5623.

1737 - فارق شوشة: حق التعلم بالعربية، جريدة الأهرام، قضايا وآراء العدد 65، لأبريل 2010 ص 45.

1738 - أحمد عبدالظاهر، اللغة العربية والقانون الطبعة 1 سنة 2018 مركز الملك عبدالاله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر – المملكة العربية السعودية ص 74.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/WDCG8854
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 2
N:63 APRIL 2026

وشكل القانون 173903.64 في هذا الإطار نقطة تحول مفصلية في تاريخ العلاقة بين القضاء واللغة العربية، إذ ينص الفصل الخامس من هذا القانون على أن اللغة العربية هي وحدها لغة المداولات والمرافعات والأحكام في المحاكم المغربية. وهو ما اعتبر إبان ذلك قانون جريء للمغربة والتوحيد والتعريب لمعنى مغربة القضاء بعدما أصبح فرنسيا في عهد الحماية1740 وتوحد مؤسساته بعدما عرفت تشتتا وتداخلا، وتعريب لغة التقاضي وإصدار الأحكام باللغة العربية بعدما كانت اللغة الفرنسية هي السائدة في الحياة الإدارية والقضائية.

لم تتوقف جرأة هذا القانون في استكمال السيادة المغربية في المجال القانوني عند هذا الحد، بل إن الفصل الثامن منه نص على أنه تلغى جميع النصوص المنافية لهذا القانون، وهو ما شكل قطيعة مع الارث الاستعماري في تغييبب اللغة العربية نحو واقع جديد يكرس فضاء للتقاضي بجميع عناصره تحتل فيه اللغة العربية مكانة لا بديل عنها أمام الأحكام المغربية.

وعلى نفس النهج صار القانون الجديد 174138.15، حيث تنص المادة الرابعة عشر منه على أنه تظل اللغة العربية لغة التقاضي والمرافعات وصياغة الأحكام القضائية أمام المحاكم، وتضيف الفقرة الثانية من هذه المادة على أن الوثائق والمستندات تقدم للمحكمة باللغة العربية وفي حالة الإيلاء بها بلغة أجنبية. يمكن للمحكمة تلقائيا أو بناء على طلب الأطراف أو الدفاع، أن تطلب تقديم ترجمة لها إلى اللغة العربية مصادق على صحتها من قبل ترجمان محلف، كما يمكن للمحكمة ولأطراف النزاع أو المحكمة أو تكلف شخصا بالترجمة بعد أن يؤدى اليمين أمامها.

- **على المستوى الإداري- المؤسساتي:**

لم يكن اختيار المغرب للغة العربية كلغة رسمية وطنية خيار أملته الصدفة، بل واقعا كرسته قناعة كل المغاربة قاطبة وأيقنت بكل فخر أن اللغة العربية واعتزاز تاريخي وديني وعرقي لهم يصقل هويتهم العربية المغربية، ويزيد من منسوب استعمالها والتواصل المجتمعي بواسطتها والتخاطب الإداري عن طريقها تنفيذا لتوجيهات رئيس الحكومة باعتبار الإدارة العمومية موضوعة تحت إشرافه وتصرفه طبقا للفصل 89 من دستور سنة 2011، والذي ما فتئ ينادي ويهيب بضرورة استعمال اللغة العربية في التواصل الإداري والمؤسساتي. وقد صدر في هذا الصدد منشور رئيس الحكومة في شأن إلزامية استعمال اللغة العربية يوصي بإلزامية استعمال اللغة العربية في جميع المراسلات بين الإدارات ومع المواطنين إلا إذا تعلق الأمر بمخاطبة جهات خارجية أو استعمال وثائق تقنية يصعب ترجمتها إلى اللغة العربية. وكل تجاوز لهذه التوجيهات يؤدي إلى ابطال كل الوثائق والمقررات وإلغاء كل القرارات الإدارية المحررة بلغة أجنبية من طرف القضاء المغربي. بل تواتر اجتهاد قضائي على اعتبار القرارات والوثائق المحررة بلغة أجنبية متسما ومشوبا بعيب المخالفة الجسيمة للقانون وانتهاكا لإرادة المواطنين (كيفما كان نوعها: قرارات، مذكرات، وثائق رسمية، عقود، كل الأعمال الإدارية وكل التصرفات..)

وتعتبر هذه التوجيهات الحكومية لغة صريحة للتعاطي مع إشكالية الازدواج اللغوي بالمغرب لاسيما إذا استحضرنا واقعا أخرا تمارسه بعض الإدارات والمؤسسات باستعمال اللغة الفرنسية بديلا عن اللغة العربية وهو ما جعل التواصل الإداري عسيرا ويفرض بالتالي منطق النخبوية، فضلا عن حصار معرفي لدى طبقة عريضة من المغاربة، وبالتالي تغيب الدور السيادي للغة العربية كمكون من مرتكزات السيادة الوطنية. ولا يختلف الدور الوظيفي للغة العربية على مستوى التواصل الإداري الوطني عن المستوى الدولي، إذ سارع المنتظم الدولي عبر أعلى منظمة دولية (منظمة الأمم المتحدة) لاعتماد اللغة العربية من بين لغاتها الستة، بموجب قرار الجمعية العامة1742 كلغة رسمية جنبا إلى جنب مع اللغات الخمسة الرسمية الأخرى، يتم العمل بها في

1739 - القانون 03.64 المتعلق بتوحيد المحاكم الصادر بتاريخ 22 رمضان 1384 (26 يناير 1965) جريدة رسمية عدد 2727 بتاريخ فاتح شوال 1384 (3فبراير 1965) ص 208.

1740 - ظل المغرب في عهد الحماية خاضعا لنظام استعماري فرضته فرنسا بعد توقيع معاهدة فاس بتاريخ 30 مارس 1912م، واستمر هذا النظام حتى سنة 1956 حيث أعلنت المملكة المغربية عن استقلالها في 18 نونبر من تلك السنة.

1741 - القانون 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي المغربي الصادر شأن تنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.38 بتاريخ 30 من ذي القعدة 1443 (30 نونبر 2022) جريدة رسمية عدد 7108 بتاريخ 14 ذي الحجة 1443 (14 يوليوز 2022). ص 4568.

1742 - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3190 بتاريخ 18 دجنبر 1973

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/WDCG8854
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 2
N:63 APRIL 2026

أروقة ودواليب الأمم المتحدة على مستوى الوثائق الرسمية المعنية بالحقل القانوني أساسا الا وفاق العهود الدولية والقرارات الأممية وقرارات مجلس الأمن وكل الأعمال الإدارية الأممية لما من دور اللغة العربية في حفظ ونشر حضارة لإنسان العربي وثقافته.

المحور الثاني: القانون في حضرة الاتساق والتناسق اللغوي

لا مندوحة للقانون عن الاتساق والتناغم اللغوي في رحاب وفساد اللغة العربية الغنية بمفرداتها وبمرونتها في قواعد اشتقاقها، وهو ما مكنها من استيعاب تراث الثقافة العربية، ومن تعريب بعض علوم الأجيال القديمة، تم نقلها جميعا إلى الحضارة العالمية، إضافة غلى تمكنها من هضم العلوم الحديثة ومسايرتها سنة التطور والتقدم، فدلت بجميع ذلك على طاقتها الغزيرة وحيويتها الخالدة1743 تعرف اللغة العربية أيضا بلغة الضاد، وهي كذلك لغة القرآن الكريم تتميز بخصائص تنتفي في لغات أخرى، لأنها أغنى كلما واروعها منطقا وأسلسلها أسلوبا وحديثا وأغزرها مادة وعبارة وأجودها تنوعا وألفاظا، لها من أسباب الخلود ودواعي التطور والتكيف والنمو ما يغيب عن غيرها لما فيها من تنوع طرق الوضع والدلالة والتعريف والاشتقاق وتضخم المرادفات وغزارتها، ولما أيضا تتصف به من مميزات النحت والقلب والابدال والإعلال والتعريب، بما يثري كيانها بالمفردات الجديدة خاصة في المجالات العلمية المتطورة.

تتصدر اللغة العربية قائمة اللغات من حيث عدد الكلمات، حيث أنه بحسب مصدر معاجم اللغة العربية، يبلغ عدد الكلمات في اللغة العربية سواء المستخدمة أو المهملة أكثر من 12.3 مليون كلمة دون تكرار، بما يمثل 25 ضعفا عدد كلمات اللغة الإنجليزية البالغ عدد كلماتها 600 ألف كلمة. على حين أن عدد كلمات اللغة الفرنسية لا يتجاوز 150 ألف كلمة.

وأمام هذا السيل الجارف من الكلمات والمفردات، أبزرت الحاجة الملحة إلى نشأة الصناعة المعجمية العربية خشية على اللغة العربية من الفساد والتغير الذي يؤدي مع توالي الأزمان إلى نشوء لغات بعيدة الصلة في معجمها ونحوها وأصواتها وتراكيبها1744.

تتيح إذن هذه الخصائص والمميزات التي تتسم بها اللغة العربية الفرصة لها لاستيعاب كل التطورات الفكرية والعلمية بالتماهي مع العصر ومتغيراته.

تتيح الخصائص والمميزات السابقة إلى جعلها أغنى وأثرى لغة بشرية من حيث عدد كلماتها، إذ يتعدى ست عشرة ألف جذر مقابل الفي إلى ثلاثة ألاف جذر عند باقي اللغات الأخرى. اشتق منها كما سلف ما يزيد 12.3 مليون كلمة، وهي قدرات وامكانات لغوية تمكن صانعي القوانين واللوائح من وضع تشريعات متناغمة مع المجتمع من حيث تعقيداته وتناقضاته وحلول إشكالاته المختلفة. على اعتبار أن اللغة العربية تعتمد في صياغتها لهذه القوامس على مفاهيم ومصطلحات دقيقة وواضحة لضمان عدم وجود غموض أو لبس في تفسير النصوص القانونية.

يمكن هذا التفسير القانوني من إعمال النظر في النصوص القانونية للكشف عن الحكم المقصود للمشرع كلما قصرت عبارات النص عن بيانه أو الكشف عنه بظاهرها ويكون ذلك بإزالة غموض نص أو تمديد نطاقه أو تبين أفراده من خلال تخصيص عام أو تقييد مطلق1745.

1743 - صبحي محمصاني، قضية اللغة في علم القانون، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج 19 سنة 1965 ص 69.

1744 - يوسف أمرير، جمع اللغة العربية ونشأة المعاجم (الدوافع – المراحل – الطرائف- القيود). المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي الاصدار 16 تاريخ الاصدار 5 غشت 2020 ص 650

1745 - محمد المدني صالح الشريف، التكيف القانوني للوقائع: بمفهومه أنواعه أثره على الحكم القضائي مجلة الحقوق العدد 3 شتنبر 2024 جامعة الكويت ص 284

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/WDCG8854
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 2
N:63 APRIL 2026

لا يقتصر أثر وغنى اللغة العربية فقط على جودة تفسير النصوص القانونية، بل يطال أيضا التكيف القانوني للوقائع، لما في اعطاء المسألة أو الواقعة القانونية الوصف القانوني الذي يناسبها بغرض تطبيق الحكم القانوني عليها لفض النزاع1746، من أهمية بالغة في وضف الواقع بالألفاظ والدلالات المعبرة بشكل دقيق عن الفعل اللاقانوني المرتكب، وكل خطأ في تكييف الوقائع باختيار كلمات وعبارات غير دالة ومنسجمة مع طبيعة الفعل، يترتب عليه خطأ في اختيار القاعدة القانونية على الوقائع من طرف القضاء، ولعل كلمة "السرقة" خير مثال لتوضيح ذلك، إذ تتعدد أنواعها بحسب كل واقعة، فقد يكون فعل السرقة سلبا أو سطو أو نهبا أو سرقة موصوفة أو بسيطة وعادية... وبالتالي تتعدد العقوبات تبعا للتوصيف القانوني للوقائع. وكل عوز لغوي نتيجة ضعف الرصيد اللغوي من الألفاظ يمس بهدف ومبتغى تحقيق العدالة المتجلية في العقوبة من جنس الفعل من جهة، ومن جهة أخرى يربك جودة صناعة تشريع متفاعل مع نضج المجتمع وملبي لحاجاته في تنظيم مجتمعي ومؤسساتي، يكفل تحقيق الحقوق والحريات.

علاقة اتساق في سياق التشابك مع السلطة، لأن القانون هو من يبين كيفيات ممارستها والسلطة هي القوة المنفذة لهذا القانون وبالتالي هناك تفاعل جلي يفرض نفسه بينهما. وليس بغريب في هذا الإطار أن يتخلص المفكر ميشيل فوكو1747 غلى أن السلطة ليست مجرد قوة مادية بل تتغلغل في الخطاب اللغوي، وأن اللغة تشكل الواقع وتحدد كيف نستوعب الأحداث ونتفاعل معها، وكيف أيضا تسهم في ترسيخ علاقات السلطة باعتبارها كأداة لممارسة الهيمنة الاجتماعية والسياسية بتعبير المفكر نورمان فيركلف1748 من خلال مؤلفه اللغة والسلطة. وأضاف أيضا أن اللغة تمثل موقعا للصراع الطبقي وعاملا يسهم فيه. ولابد للذين يمارسون السلطة من خلال اللغة أن يشتبكوا في صراع دائم مع غيرهم للدفاع عن موقعهم.

إن علاقة اللغة بالسلطة وثيقة الصلة ترتبط بالأيديولوجيات الاجتماعية وسلوكيات المجتمع وتأثيرات كل منهما على الآخر فالسلطة اللغوية بهذا المعنى تتأتى على مستوى الكلام من حيث التوليد، وعلى مستوى اللسان من حيث القبول ما يعني أن التغير يحصل على صعيد المفردات لا على صعيد القواعد الذهنية المتميزة بالثبات الكامنة في الفرد الواحد والمكتسبة من البيئة الاجتماعية وقد يرجع تغير المعنى إلى أسباب نفسية خالصة كالبواعث الإبداعية، والمجازات الفنية لعرض الاتساع والافتتان في التعبير وهو ما يبرع فيه الأدباء والشعراء وأرباب البلاغة1749 كما يرجع أيضا هذا التغيير والتنوع إلى حماسية السلطات الثلاثة: التشريعية والتنفيذية والقضائية ومسؤولياتها الجسيمة في إصدار تشريع منسجم ونصوص تنظيمية بالغة الدلالة والمعاني في التأطير والتطبيق واجتهادات قضائية تملأ القصور التشريعي والتنظيمي بتوظيف مخزون اللغة العربية من المفاهيم للتعبير عن حاجات وانتظارات المجتمع، التواق فيه المواطن إلى العيش بين أحضان الكرامة والمساواة والتمتع بجميع الحقوق والحريات.

وتتمتع اللغة العربية بفرص جيدة للتطور والغزو والانتشار وقدرات وامكانات هائلة لمقاومة الانحسار والتضييق في وقت تتعرض فيه باقي اللغات لخطر الاجتثاث والاندثار. وتتوقع منظمة اليونسكو اختفاء نصف لغات العالم المنطوقة مه نهاية القرن 21 إذ أن 40% من البشر يتلقون تعليمهم بلغتهم الأم1750 تستمد اللغة العربية إذن سلطتها المجتمعية وخطوتها الرمزية من تاريخها المجيد وأصالتها العريقة، باعتبارها من اللغات السامية القديمة ظهرت منذ أكثر من ألف عام وانتشرت منذ ذلك الوقت نتيجة تنقل القبائل البدوية وزواج وتلاقح العرب بباقي الأجناس الأخرى وحدوث الفتوحات العربية في القرن 7 ميلادي، دون أن ننسى أنها لغة القرآن الكريم ولغة الحديث الشريف ولغة الضاد لأنها الوحيدة ضمن باقي اللغات تتضمن هذا الحرف.

1746 - عبد العزيز محمود لطفي محمود، القانون الدولي الخاص العماني الناشر دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة الجمهورية اللبنانية، الطبعة الأولى 2015 ص 72

1747 - هو مفكر وفيلسوف الأكثر تأثير في فلاسفة ما بعد الحداثة، ازداد يوم 15 أكتوبر 1926 في مدينة بواتييه بفرسا من أسرة ميسورة.

1748 - هو أستاذ جامعي بريطاني من مواليد سنة 1941، أحد مؤسسي تحليل الخطاب النقدي وتطبيقاته في مجال السوسيولغويات وصاحب كتاب **اللغة والسلطة** الصادر باللغة الانجليزية سنة 2001، وتم ترجمته سنة 2016 من طرف محمد عناني

1749 - الصالح، حسين حامد، التطور الدلالي في العربية في ضوء علم اللغة الحديث مجلة الدراسات، العدد 15 سنة 2003 ص 71

1750 - الموقع الالكتروني hppsM//www.aljageera.net التصفح بتاريخ 13 يوليوز 2025 15h00

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/WDCG8854
Volume 11 issue 2
N:63 APRIL 2026

هذا الفسيفساء من العوامل المختلفة الحامية لمكانة اللغة العربية في المجتمع، كفيلة بجعلها لغة المواطن لنقل همومه ومطالبه ولغة المشرع لبلورة إطار تشريعي محتضن لهذا المواطن وانتظاراته المشروعة. غير أن هذه اللغة تتربّص بها جملة من المخاطر، وتحدوها قافلة من التحديات، في سياق أضحى التعدّد اللغوي سمة المجتمعات الحديثة، وأصبحت هذه اللغة محاطة بسياج من اللغات المختلفة، كما أن الثورة التكنولوجية في زمن الذكاء الاصطناعي، عمّقت من الهوة بين مكانة اللغة العربية وحاجة المجتمع الماسة لهذه اللغة، كحاملة لهويته الثقافية ورمزيته الحضارية، ومنظومته القانونية والقضائية والإدارية.

خاتمة:

لا يخفى على أحد ما للغة العربية من أهمية بالغة في بناء الأمة وهويتنا الحضارية لما تتميز به من خصائص فريدة يجعلها تحتل مكانة سامقة في حياة المجتمع، وتغذي أمنه الروحي لأنها لغة القرآن محفوظة بحفظه، وتستشرف مستقبله بجذورها الضاربة في أعماق التاريخ، وتسمو به بعباراتها الراقية وفصاحتها البديعة وبلاغتها الجميلة وتنوعها وغناها اللفظي، وتحفظ تراثه العربي والإسلامي الهائل ومخزونه الثقافي والمعرفي الكبير.

إن للغة العربية أمام هذه المقومات والخصائص المعبرة عن اتساق قواعدها وانسجام أسسها ورجاحة قوتها اللغوية أثر جلي في المجال القانوني بكل تأكيد، لأنها الأجدر على التعبير عن القصد القانوني للمشرع عبر صياغة قانونية في قالب لغوي بارز من المعاني والعبارات والألفاظ والدلالات، وكاشفة للمباني المميزة لدقة التعبير ورجاحة الوصف على نحو يتجاوز التركيب اللغوي غير المضبوط المفضي إلى الحاق الضرر بالمجتمع فردا ومؤسسات.

اعتبارا لهذه الأهمية، التي تحظى بها اللغة العربية كأداة للتأصيل والتقعيد القانوني، ومن خلالها يبدع وينتج الأكاديمي الباحث ويراكم خبرات وتجارب ويساهم في البناء الحضاري الإنساني، وعبرها كوسيلة لغوية يواصل المشرع صناعة القوانين على اختلاف درجاتها وتراتبيتها وقوتها، وبها يتم تدبيج الاتفاقات والمعاهدات الدولية، بل أن اللغة العربية تشكل جسرا لغويا تتواصل من خلاله مختلف المحاكم عبر مختلف الأحكام والقرارات القضائية. اعتبارا لذلك، نالت هذه اللغة حضورا قويا بين أحكام الدساتير العربية والدستور المغربي بشكل خاص، وتبوأت مكانة الاستحقاق اللغوي واستأثرت بواقع لغوي وموقع وطني وعربي لافت وملفت. كما أن المشرع لم يفوت الفرصة بإصداره رزنامة قانونية وصرْح مؤسساتي لحماية اللغة العربية والنهوض بها وتعزيز استخدامها.

إن هذه الدراسة المُستبحرة في فضاء ثنائية اللغة العربية والقانون، ألقت بظلالها تحليلا وتمحيصا وتعليلا على مدى تلازم وتساكن اللغة العربية بحمولتها القوية مع القاعدة القانونية كضابط للمجتمع، وقد توصلت هذه المحاولة البحثية إلى جملة من النتائج، يمكن إجمالها فيما يلي:

- اللغة العربية سر موثوقية ورجاحة القاعدة القانونية؛
- اللغة العربية إطار لغوي الأكثر تعبيرا من خلال نص قانوني عن انتظارات المجتمع العربي عامة والمجتمع المغربي خاصة.
- اللغة العربية والقانون تعايش دستوري وقانوني بطعم التلازم الحتمي.
- اللغة العربية أمام من جهة، مخاطر الغزو اللغوي الدخيل عنها، وأمام تحديات العولمة والذكاء الاصطناعي.

لا شك أن النتائج المُحقّقة تبقى غير كافية في عالم متحول يؤمن بالنسق وأن اللغة العربية مكوّن ضمن هذا النسق، وأنه لا يمكن لها أن تكون فاعلة فيه ما لم يكن هناك تفاعل بين جميع مكونات النسق. ولأجل نتائج باهرة وملفتة، موسومة بالنجاح، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- إصلاح دستوري وقانوني؛ ينهي التزاحم اللغوي ويعيد للغة العربية مكانتها الأصيلة؛

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/WDCG8854
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 2
N:63 APRIL 2026

- تعريب التعليم العالي ببعض المؤسسات الجامعية، لاسيما التي جعلت من اللغة غير العربية أداة ووسيلة للتدريس؛
- تطوير وتعميم تجربة المغرب عربيا بخصوص تدريس اللغة العربية للجالية المغربية المقيمة بالخارج؛
- تشجيع الدول عبر برامج وسياسات عمومية وعامة لحفظ القرآن، باعتبار هذ الأخير دعامة ترفع من منسوب التمكن اللغوي.